المبحث الأول

نظره كليه للاستهلاك ونظريات الاستهلاك

المطلب الأول : الاستهلاك فى الفكر الاقتصادي

أولا" : تعريف الاستهلاك

يعرف الاستهلاك بأنه دالة فى الدخل اى انه إذا ارتفع الدخل الكلى فإن الاستهلاك سوف يرتفع والعكس صحيح[1] . بعبارة أخرى حجم الاستهلاك الكلى يتغير تغيرا" طرديا" مع حجم الدخل .

عرف مجيد على حسين وآخرون الاستهلاك بأنه "هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات التى يمكن استعمالها فى فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات . يعنى الاستهلاك عادة الإنفاق الاستهلاكي حيث أن مقدار الاستهلاك والإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين . طبقا" لهذا المفهوم فإن الدخل الذى لا ينفق يذهب الى الادخار ثم يمكن استهلاكه فى المستقبل" [2] . هذا تعريف غير سليم لأنه تحدث عن استهلاك السلع غير المعمرة . إن الإنفاق الاستهلاكي يشمل على السلع المعمرة وغير المعمرة .

عرف جيمس جوارتينى وريجارد استروب الاستهلاك بقوله "يطلق على الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الاستهلاك . يعنى أن السلع الاستهلاكية هي تلك المنتجات التى تستخدم خلال فترة قصيرة جدا" من الزمن [3] . الأمثلة على ذلك الطعام ، الملابس ، أنشطة الاستجمام والتسلية والخدمات الطبية . أما الجزء من الدخل المتاح الذى لا يستخدم فى شراء السلع الاستهلاكية يطلق علية الادخار" . يتم نقد هذا التعريف بأنه غير سليم لأنه تكلم عن السلع غير المعمرة ولم يتحدث عن السلع المعمرة . الاستهلاك يشمل السلع المعمرة وغير المعمرة .

على مستوى الاقتصاد الكلى اجمع الاقتصاديون على إن الاستهلاك يقصد به إجمالي الإنفاق السنوي على القطاع العائلي الموجهة للسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة . بالإضافة للخدمات الموجهة للمستهلكين . أضف الى ذلك الدخل العيني (السلع) المتحصل عليها من قبل العاملين فى السلع . وهى التى يتحصل المستهلكين منها على منافع تزيد عن سنة. أما السلع غير

---

[1] محمد على الليثى ، عبد الرحمن يسرى احمد ، التحليل الاقتصادي ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، الطبعة لا توجد ، 1897م ، ض62 .

[2] مجيد على حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة فى التحليل الاقتصادي الكلى ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط1 ، 2004م ن ص127 .

[3] جيمس جوارتينى ، ريجارد استروب ، ترجمة وتعريب : عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 1999م ، ط1 ، ص237 .

المعمرة التى تحقق منافع اقل من السنة . يقصد بالخدمات الاستهلاكية تلك الخدمات الموجهة لصالح القطاع العائلي (التعليم – الصحة – الأمن - ... الخ) . لكن الإنفاق الاستهلاكي يحسب على مستوى الو حده النقدية الجارية . بالتالي يتأثر بالمستوى العام للأسعار (التضخم) .

كذلك يقصد بالاستهلاك إشباع الحاجات . الاستهلاك دائما" يمثل جزء من الدخل ومنه يمكن أن نستنتج إن الاستهلاك انتفاع معنوي أو حسي نتيجة الإنفاق على السلع والخدمات الاقتصادية[1].

لابد من تعريف بعض المفاهيم الاقتصادية مثل الإنفاق الاستهلاكي والدخل القومي والدخل المتاح والمستهلك :

1- *الدخل القومي والناتج القومي*

هدف النشاط الاقتصادي مهما اختلفت النظم هو إشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات . للقيام بهذه المهمة تقوم الوحدات الإنتاجية باستخدام العوامل الإنتاجية (العمل – رأس المال – الموارد الطبيعية – المنظم) لتحقيق ذلك الناتج من السلع والخدمات على اختلاف أنواعها التى تسد هذه الحاجات فتقوم المؤسسات ببيع هذا الناتج الذى هو عبارة عن سلع استهلاكية وخدمات وسلع رأسمالية (استثمارية) . من قيمة هذا الناتج تدفع اجور العمال وأرباح المنظم وفوائد رأس المال وثمن الموارد الأولية . حيث تستلم هذه العوامل عوائدها تنفقها فى شراء السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات . ثم تعود المؤسسات بعد أن تجمعت لديها هذه المبالغ المنفقة فتشرع من جديد فى استئجار العوامل الإنتاجية لتحقيق الناتج وهكذا .

يعرف الناتج القومى بأنه عبارة عن القيمة السوقية لمختلف السلع والخدمات التى أنتجت فى دولة أو مجتمع خلال فترة زمنية معينة غالبا" ما تكون عام. أما الدخل القومي فهو عبارة عن عائد عوائد عناصر الإنتاج التى تكون شاركت فى العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة [2] .

هناك تيار مستمر فالناتج القومي يولد الدخل القومي والدخل والإنفاق يخلق الناتج . أعيد تسميه هذا التيار بالتدفق الدائري . يمكننا توضيح هذه العلاقات المتشابكة للحياة الاقتصادية بالشكل التالي :

---

[1] احمد جامع ، التحليل الاقتصادي الكلى ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط4 ، 1987م ، ص240 .

[2] احمد يوسف على ، محاضرة عن "طرق حساب الناتج القومى " ، محاضرة ، كلية شرق النيل ، الخرطوم ، 2003م .

الشكل رقم (9-2)

العلاقات المتشابكة للحياة الاقتصادية

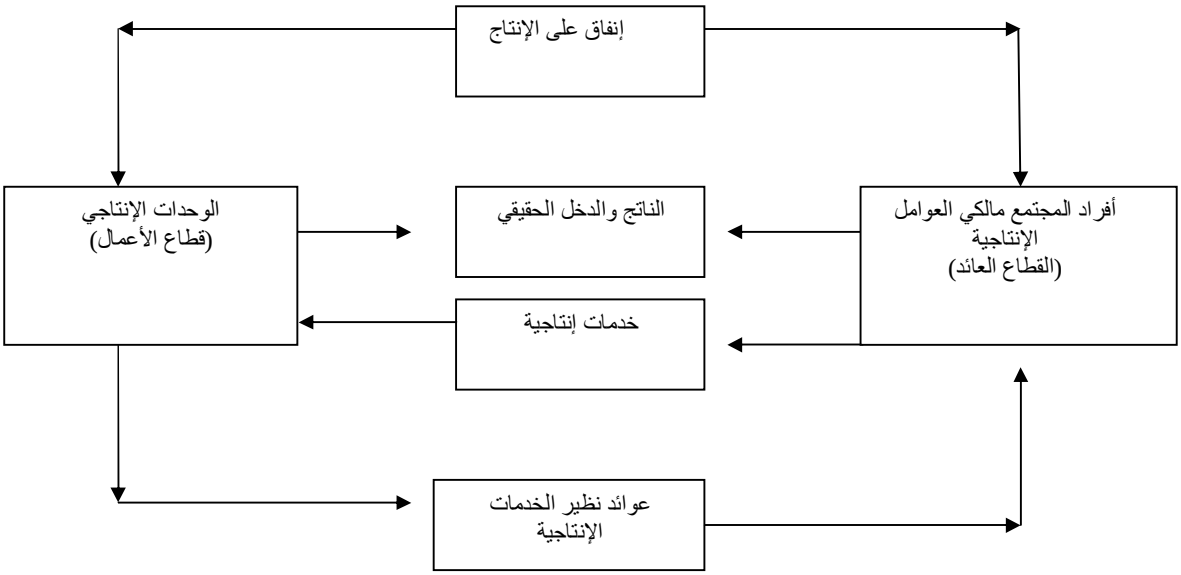

المصدر : .احمد جامع ، التحليل الاقتصادي الكلى ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط4 ، 1987م ، ص240.

2- الدخل المتاح

الدخل المتاح هو الدخل الذى يمكن التصرف فيه اى الدخل بعد استقطاع الضرائب يرمز له بـ y_d ويساوى :

الدخل المتاح = الدخل القومي – الضرائب

$$y_d = y - t \quad .....(196)$$

حيث أن :

y_d = الدخل المتاح

y= الدخل القومي

t = الضرائب

3- الإنفاق الاستهلاكي

يقصد بالإنفاق الاستهلاكي هنا كأحد مكونات الإنفاق الكلى وبالتالي كأحد محددات الدخل القومي . هو الإنفاق العام على السلع والخدمات سواء كان إنفاق القطاع العام أو الخاص [1].

[1] احمد جامع ، التحليل الاقتصادي الكلى ، الجزء الثاني ، مرجع سبق كره ، ص241 .

4- المستهلك

المستهلك هو الوحدة الاقتصادية التى تسعى لتعظيم إشباعها من خلال إنفاقها لشراء السلع والخدمات.

ثانيا" : سلع الاستهلاك

سلع الاستهلاك هي اى سلع يصنعها الأفراد مقابل ما تصنعه الشركات . تنقسم سلع الاستهلاك الى قسمين : سلع استهلاكية هالكة(غير معمرة) تعنى السلع التى لا تدوم كالأحذية والسيجار والمواد الغذائية وغيرها . سلع استهلاكية المعمرة وهى السلع التى تدوم أكثر مثل السيارات وافران وغيرها . ينفق الناس فى شراء السلع الهالكة ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ما ينفقونه فى شراء السلع الاستهلاكية المعمرة .

ثالثا" : الاستهلاك فى الفكر الاقتصادي

نستعرض الاستهلاك فى الفكر الاقتصادي من عدة مدارس منها :-

1- الفكر التجاري

تمتد فترة الفكر التجاري مابين أواخر القرن الخامس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر . خلال هذه الفترة تحول الفكر الاقتصادي من الاهتمام بكيفية إشباع الحاجات الى كيفية تكوين الثروات وزاد الاهتمام بمواضيع الثروة والنقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والتجارة الخارجية والأجور . شكلت هذه فيما بعد أساسيات الفكر الكلاسيكي [1] . الفكر التجاري لم يعطى اهتمام لموضوع الاستهلاك ولعدم اتساع تحليلهم الاقتصادي ليشمل غالبية المشكلات الاقتصادية . لكنه اهتم بتكوين الثروات وكيفية توزيعها .

2- الفكر الكلاسيكي

فى القرن التاسع عشر انقسم الفكر الكلاسيكي الى مجموعتين إحداهما Say & Ricardo ويقود الأخرى Sismondi & Malthus أكدت الأولى على كفاية الطلب الكلى لمقابلة العرض عند كل مستوى من مستويات التشغيل . بينما اعتقدت الثانية بإمكانية حدوث فائض العرض أو نقص الطلب[2] . يقوم قانون ساى على أساس وجهه النظر القائلة بأن الناس لا يعملون من أجل العمل لكن من أجل تحقيق الدخل الذى ينفقونه على شراء السلع والخدمات

---

[1] محمد ظافر محبك ، التحليل الاقتصادي الكلى ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،جامعة حلب ، الطبعة لا توجد ، 1987م ، ص133 .

[2] هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2005م ، ص51-52

المرغوبة . إن القوة الشرائية اللازمة لشراء السلع تتولد عن طريق الإنتاج[1] .عند مستوى التوظيف الكامل يتصف الدخل القومي بالثبات . نظرا" لثبات الدخل فإن الادخار والاستهلاك أصبحوا متغيرين متنافسين حيث لا يمكن زيادة احدهما دون أن ينخفض الأخر . عندما كان الادخار فى الفكر الكلاسيكي تابع لسعر الفائدة فإن الاستهلاك يعتبر كذلك بشكل غير مباشر . لذلك نجد أن الاستهلاك لم يعطى أهمية فى الفكر الكلاسيكي[2] .

3- الفكر الكينزى

لقد أدت فترة الكساد فى الثلاثينات وامتدادها لفترة طويلة لفقد ثقة غير المتخصصين والاقتصاديين فى النظرية التقليدية .فقد انخفضت معدلات الأجور ومع ذلك استمر الاقتصاد فى الركود . مما أدى لوجود 25% قوة عاملة فى حالة بطالة عام 1933م[3] .

نتيجة هذا الواقع قام كينز (J0M.Keynes) عام 1936م من خلال كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة بتدشين إطار نظري جديد ومتكامل للاقتصاد الكلى . لقد تبنى التحليل الكينزى القيم الكلية لإجماليات الاقتصاد ذلك لكل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي العام وصافى الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات الذى يفسر الفرق بين الصادرات والاستيراد[4] . يعبر عن الدخل القومي بالعلاقة التوازنية الآتية :

$$Y = C + I + G + X - M \quad .....(197)$$

$$Y = C + I + G + E_N \quad .....(198)$$

حيث أن :

Y= الدخل القومي

C= الاستهلاك

I=الاستثمار

X=الصادرات

---

(1) جيمس جوارتينى ، ريجار استروب ، ترجمة وتعريب : عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص ، مرجع سبق ذكره ، ص 230-232 .

(2) محمد ظافر محبك ، التحليل الاقتصادي الكلى مرجع سبق ذكره ، ص 133.

(3) جيمس جوارتينى ، ريجارد استروب ، ترجمة :" عبد الفتاح عبد الرحمن ، . عبد العظيم محمد" ، الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص ، مرجع سبق ذكره ، ض 232-233 .

(4) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلى ، مرجع سبق ذكره ، 52-53 .

الانفاق الحكومى =G

الواردات =M

صافى التجارة الخارجية =E_N

صار من الضروري تحريك الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري المستقل أو غير المتأثر بكل تغييرات الدخل وأسعار الفائدة .

اعتمد الفكر الكينزى على قانون الأسواق لساى . توصل الكلاسيك الى أن العرض هو المتغير الاساسى فى الحياة الاقتصادية لكن كينز رفض هذه النتيجة وقرر أن الطلب هو المتغير الاساسى الذى يؤثر فى مستوى كل من الدخل والتشغيل . كما توصل كينز إن مستوى الطلب الكلى ليس بالضرورة أن يكون دائما" عند مستوى التشغيل الكامل بل يكون دون هذا المستوى [1] .

فرق كينز بين الرغبة فى الإنتاج والقدرة على الإنتاج . حالة الرغبة فى الإنتاج فإن الكمية المنتجة Q دالة فى الطلب الكلى D .

$$Q = F(D) \ldots (199)$$

أما حالة القدرة على الإنتاج فإن الكمية المنتجة Q دالة فى عناصر الإنتاج العمل L ورأس المال K .

$$Q = F(L, K) \ldots (200)$$

قام كينز بشرح المكونات الأساسية للطلب هي :

1- الطلب الاستهلاكي : هو المكون الأكبر للدخل القومي .

2- الطلب الاستثماري : مشتقا" من الطلب الاستهلاكي .

فإن الاستهلاك عند كينز من أهم المتغيرات الاقتصادية . أهمية الاستهلاك عند كينز تتضح فى الاتى :

1- الاستهلاك احد محددات النشاط الاقتصادي .

2- الاستهلاك السبب الرئيسي لما تعانيه الرأس مالية من مشاكل .

3- الاستهلاك يشكل أداة هامة لمعالجة هذه المشاكل .

رابعا" : دالة الاستهلاك

تقوم النظرية الاقتصادية على علاقة وظيفية بين مقدار الدخل الكلى والاستهلاك الكلى . كل مستوى معين من الدخل الكلى يقابله مستوى معين من الاستهلاك . هذه العلاقة يطلق عليها

[1] محمد ظافر محبك ، التحليل الاقتصادي الكلى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 133-135 .

اصطلاح الميل للاستهلاك . بسبب ما ينتاب هذا الاصطلاح من غموض يرى كثير من الاقتصاديون يستخدمون بدلا" من اصطلاح دالة الاستهلاك مالم يشير لدالة الاستهلاك للفرد أو دالة الاستهلاك للعائلة . ما يعنيه هذا الاصطلاح هو دالة استهلاك للجماعة .

أحد أهداف النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات المادية والمعنوية للأفراد . الاستهلاك يعتبر الأساس النهائي للإنتاج ومحور النشاط الاقتصادي . وهو المتغير الاقتصادي الذى يلعب دورا" هاما" فى السياسة الاقتصادية .

بدأ الاهتمام بالاستهلاك كظاهرة اقتصادية قبل ظهور الاقتصاد كعلم اجتماعي متميز فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر . عند النظر لتطور الفكر الاقتصادي نجد عند أرسطو التحليل الاقتصادي يتمركز حول الحاجات وكيفية إشباعها [1] . كان الاهتمام فى هذه الفترة بكيفية إشباع رغبات وحاجات الأفراد .

أيضا" فى فترة القرون الوسطى والحديثة كانت نظرة المدرسون للاستهلاك بأنه نشاط دنيوي وضروري ولابد أن يظل عند مستوى الكفاف . نادي التجاريون بإقامة دولة قومية قادرة على خلق الثروة . لابد أن يظل الناس فى حالة من الفقر لضمان رخص الأجور . كانت النظرة للاستهلاك نظرة عامة ويعتبر نشاط ضروري لإشباع الحاجات البشرية ولابد من الحد منه . عارض أصحاب مدرسة الطبيعيين استهلاك الكماليات ونادوا بانخفاض الأسعار والدخول .

أما فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت المدرسة الكلاسيكية التى كان الاهتمام فيها بأسباب وطبيعة الثروة ولم يكن هناك اهتمام للاستهلاك فى النشاط الاقتصادي . إلا لدى الاقتصادي روبرت مالتوس الذى تنبأ بعدم كفاية الاستهلاك نتيجة لزيادة السكان وانخفاض الأجور . روبرت مالتوس عاصر الفترة من 1834-1766م الذى عاش إمكانيات زيادة الإنتاج مع بداية الثروة الصناعية . تنبأ بإمكانية أن يعجز الاستهلاك عن استيعاب كامل الإنتاج مما يدفع النظام الإنتاجي للوقوع فى الأزمة التى سميت فيما بعد بأزمة نقص الطلب الفعال . رأى مالتوس إن القطاعات الإنتاجية غير قادرة على استيعاب القوى العاملة نتيجة لزيادة السكان . بالتالي عجز الاستهلاك عن كفاية السكان .

---

[1] ناظم محمد نورى الشمرى ، النقود والاقتصاد " التحليل الكلى " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ط1 ، 1987م ، ص202 .

خامسا" : كينز ودالة الاستهلاك

دالة الاستهلاك توضح العلاقة بين الدخل والاستهلاك الى حد كبير . المساهمة الكينزية أن الاستهلاك يرتفع كلما ارتفع الدخل ولكن بمقدار اقل من الزيادة فى الدخل [2] . إذا دالة الاستهلاك توضح العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح ويأخذ شكلين : أما أن يصرف على الاستهلاك أو يدخر . تعتبر دالة الاستهلاك واحدة من أهم انجازات الباحث الاقتصادي كينز [1] .توصل كينز إن الإنفاق الاستهلاكى يعتمد على مجموعة من العوامل تتمثل:

$C=f\ (y\ ,\ y_d\ ,\ T\ ,\ E\ ,\ R\ ,\ \ldots).....(201)$

حيث أن :

C= الاستهلاك

y = الدخل

y_d = الدخل المتاح

T =الضرائب

E =التوقعات

R =سعر الفائدة

يعتبر الدخل المتاح y_d من أهم محددات دالة الاستهلاك . الشكل العام لدالة الاستهلاك :

$$c = a + \beta\ y_d \ldots\ldots(202)$$

إن الإنفاق الاستهلاكي متغير تابع . مستوى الدخل المتاح متغير مستقل [2] . a قاطع دالة الاستهلاك وهو الاستهلاك المستقل عن الدخل الذى يقيس الاستهلاك الحقيقي عندما يكون حجم الدخل المتاح مساويا" للصفر . تأخذ قيمة موجبة اكبر من الصفر وتسمى بالاستهلاك الذاتي .
B الأثر الحدي بينهما هو الميل الحدي للاستهلاك (MPC) [3] . يوضح مقدار التغير فى الاستهلاك نتيجة التغير فى الدخل المتاح لمقدار وحدة واحدة . تأخذ B قيمة موجبة اكبر من

---

[2] مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب : محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسات ، دار المريخ ، الرياض ، 1988م ، ص137 .

[1] ياسر عباس ، "محاضرة عن " دالة الاستهلاك " ، كلية شرق النيل ، الخرطوم ،2003م .

[2] مجيد على حسين ، عفاف عبد الجبار ، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ن عمان ، ط1 ، 1998م ، ص 127.

[3] خالد واصف الو زنى ، احمد حسين الرفاعى ، مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط7 ، 2004م ، ص164 .

الصفر واقل من الواحد الصحيح (0<B<1) . تأخذ هذه المعلمة المشتقة الأولى لدالة الاستهلاك . يتم توضيح هذه العلاقة بالشكل البياني التالي [1] :

الشكل رقم (10-2)

دالة الاستهلاك فى الأجل القصير

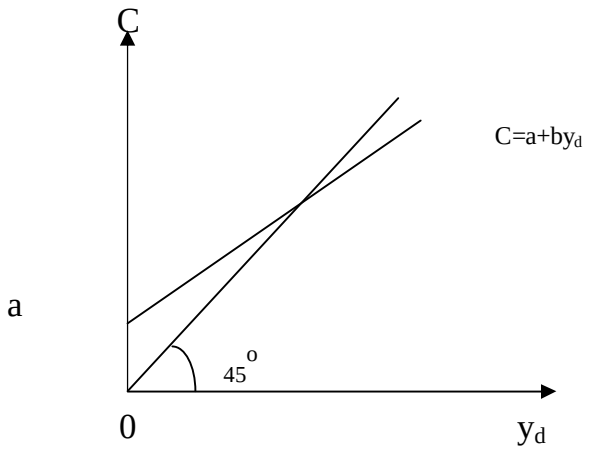

المصدر: مجيد على حسين ، عفاف عبد الجبار ، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ن عمان ، ط1 ، 1998م ،ص129 .

يد الشكل البياني على إن الاستهلاك يتوقف على الدخل المتاح . تمثل دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية لنظرية كينز فى تحديد الدخل القومي . يبدو واضحا" إن النفقات الاستهلاكية سواء كانت لأسرة واحدة أو لمجموعة الإنفاق الاستهلاكي فى الاقتصاد ككل تتأثر الى حد كبير بالدخل المتاح. فإن الأسر المنفردة تختلف كثيرا" فى سلوكها فبعضها ينفق أكثر من أسرة أخرى فى حالة تساوى الدخول . لكن المألوف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة يرتبط ارتباطا" وثيقا" بدخلها . العلاقة الطردية بين الاستهلاك والدخل المتاح تعنى كلما زاد الدخل المتاح زاد الاستهلاك لكن ليس بنفس نسبة الزيادة فى الدخل . يمكن صياغة العلاقة بين الدخل المتاح وكل من الاستهلاك والادخار على النحو التالي :

$$y = c + s....(203)$$

$$s = y - c.....(204)$$

[1] مجيد على حسين وآخرون ،الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص128-129 .

هذا يعنى إن قرار الفرد بالنسبة للاستهلاك يعتبر فى نفس الوقت قرار بالنسبة للادخار . فإذا انفق الفرد كامل الدخل على الاستهلاك يعنى إن الادخار يصبح صفرا" . أما إذا قرر الفرد إنفاق جزء من الدخل فإن الجزء الأخر المتبقي يذهب للادخار .

سادسا" : الميل الاستهلاكي

استخدم كينز اصطلاح الميل الاستهلاكي لوصف العلاقة بين الاستهلاك الجاري والدخل المتاح . ميل الاستهلاك يمكن يكون مفهوما حديا" أو متوسطا" كما يلي [1] :-

1- الميل المتوسط للاستهلاك (APC)

يعرف الميل المتوسط للاستهلاك بأنه عبارة عن الإنفاق الاستهلاكي C مقسوما" على الدخل المتاح Y . أو هو النسبة بين الاستهلاك والدخل المتاح [2] .

الميل المتوسط للاستهلاك = الإنفاق الاستهلاكي / الدخل المتاح

اى أن :

$$APC = \frac{C}{y}.$$

معنى ذلك أن APC تأخذ القيمة المطلقة لكل من الاستهلاك والدخل .

2- الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

الميل الحدي للاستهلاك يمثل الجزء من الدخل المتاح الإضافي الذى ينفق على الاستهلاك [3] إذا" الميل الحدي للاستهلاك يساوى الاستهلاك الإضافي على الدخل الإضافي .

الميل الحدي للاستهلاك = الاستهلاك الإضافي / الدخل الإضافي

أو الميل الحدي للاستهلاك يعتمد على مقدار التغير فى الاستهلاك الى مقدار التغير فى الدخل [4] . اى أن :

---

[1] جيمس جوارتينى ، ريجارد استروب ، ترجمة :" عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد" ، الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص ، مرجع سبق ذكره ، ص239 .

[2] مجيد على حسين وآخرون ، مقدمة فى التحليل الاقتصادى الكلى ، مرجع سبق ذكره ، ص130 .

[3] ML . Thingan , Macro Economic Theory , 2nd Edition , Vikas , 1983 , pp105 .

[4] مجيد على حسين وآخرون ، مقدمة فى التحليل الاقتصادي الكلى ، مرجع سبق ذكره ، ص130-131 .

الميل الحدي للاستهلاك = مقدار التغير في الاستـهـلاك / مقدار التغير في الدخل المتاح

اى أن :

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يكون ثابتا" وقيمته اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح 0<MPC<1 . بمعنى إن اى زيادة فى الدخل المتاح لابد أن ترافقها زيادة فى الاستهلاك ولكن بمقدار اقل . يعنى أن المستهلكين لا يزيدوا إنفاقهم الاستهلاكي بمقدار يفوق الزيادة فى الدخل.

افترض كينز أن الميل الحدي للاستهلاك اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح . مع تزايد الدخل فى الأجل القصير فإن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص لأن ما يتم إنفاقه على الاستهلاك فى الأجل القصير يكون اقل من متوسط الدخل الإضافي . هذا ما يعرف بظاهرة عدم تساوى نسبة الاستهلاك يمكن توضيحه كما يلي [1]:-

- دالة الاستهلاك فى الأجل القصير هي :

$$c = a + by \ldots\ldots (205)$$

- الميل الحدي للاستهلاك فى الأجل القصير

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b$$

- الميل المتوسط للاستهلاك فى الأجل القصير

$$APC = \frac{c}{y} = \frac{a}{y} + b$$

عليه فإن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) مقدار ثابت واقل من الميل المتوسط للاستهلاك (APC) فى الأجل القصير .

- أما فى الأجل الطويل فإن الدالة تأخذ العلاقة التالية وفقا" لافتراض كينز

$$c = by \ldots\ldots (206)$$

- الميل الحدي للاستهلاك فى الأجل الطويل

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b$$

- الميل المتوسط للاستهلاك فى الأجل الطويل

$$APC = \frac{C}{y} = b$$

---

[1] المرجع السابق ، ص 131-132. .

عليه فإن الميل المتوسط للاستهلاك يتساوى مع الميل الحدي للاستهلاك .

تحمس الكينزيون الأوائل للتجديد الذى جاء به كينز لسببين [1] :

1- إذا كانت العلاقة بين الدخل والاستهلاك ثابتة فيمكن تحديد كل من الاستثمار والإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب ذلك لتحقيق التوظف الكامل .

2- الدراسات التطبيقية الأولية قد أيدت وجود مثل هذه العلاقة بين الدخل والاستهلاك . قد استندت هذه الاختبارات المبدئية على دراسة القطاعات العرضية للموازنة وقد جمعت بيانات عن الدخل المتاح لمجموعة من الأسر فى فترة زمنية . أثبتت اغلب هذه الدراسات أن هنالك علاقة بين دخل الأسرة واستهلاكها تشبه العلاقة التى افترض كينز وجودها بالنسبة للاقتصاد .

بعد الحرب العالمية الثانية وقعت بعض الأحداث مما أدى الشك حول دالة كينز للاستهلاك.

أحداث الحرب العالمية الثانية تتمثل فى الاتى [2] :-

1- عجز الاقتصاديون من التنبؤ بالاستهلاك لفترة ما بعد الحرب العالمية باستخدام دالة كينز . فقد كان تقدير الاستهلاك اقل بكثير من القيمة الحقيقية .

2- مساهمة احد الاقتصاديون سيمون كوزنت عام 1946م نشر بيانات إحصائية عن دالة الاستهلاك فى الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة 1938-1869م . بينت إن دالة الاستهلاك خطية تأخذ الصيغة التالية :

$$c = by \ldots\ldots (207)$$

بمعنى أخر إذا كانت قيمة المعامل الثابت a صفرا" تقريبا" هو عكس الفرض السابق الأمر الذى يعنى إن دالة الاستهلاك تمر بنقطة الأصل . بناء مما سبق هنالك دالتان للاستهلاك [3] :

1- دالة الاستهلاك فى الأجل القصير : تستند على دراسة بيانات الميزانية وكذلك بيانات إحصائية كلية فى الأجل القصير . تقطع دالة الاستهلاك فى الأجل القصير عند مقدار موجب a .

2- دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل : مبنية على إحصائيات سيمون كوزنت . دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل تمر بنقطة الأصل وهى اشد انحدار من دالة الاستهلاك فى الأجل القصير .

---

(1)(2)(3) مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب : محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلية النظرية والسياسات ، مرجع يبق ذكره ، ص ص 139-141 .

فى تلك الحالتين يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا . فى حالة دالة الاستهلاك للأجل القصير يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع تزايد الدخل . أما دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل يعادل الميل المتوسط للاستهلاك مقدار ثابت . الشكل البياني رقم (10-2) يوضح دالة الاستهلاك فى الأجلين القصير والطويل [1] :

الشكل البياني رقم (11-2)

دالة الاستهلاك فى الأجلين القصير والطويل

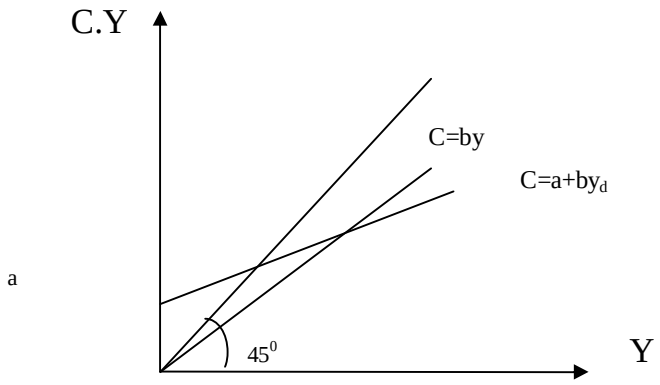

المصدر: مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب : محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسات ، دار المريخ ، الرياض ، 1988م ، ص 141.

المطلب الثاني : نظريات الاستهلاك

أول من كتب عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك مارشال عام 1934م فى كتابه إستراتيجية العوامل فى إدارة الأعمال . حيث ترجم هذه الفكرة الى معادلة رياضية مفترضا" وجود علاقة بين الدخل والاستهلاك . لكن أول من ثبت هذه العلاقة كينز فى كتابه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود . توصل إن الاستهلاك دالة فى الدخل . اعتبرت نظرية الاستهلاك إحدى الاكتشافات الخاصة بالتحليل الكينزى .

توالت الدراسات حول علاقة الاستهلاك بالدخل و اى مستوى من مستويات الدخل . هل هو الدخل المطلق ؟ أم الدخل المتاح ؟ أم دخل الفترة السابقة ؟ . ظهرت عده نظريات لاحقة لنظرية كينز فى الاستهلاك حاولت تفسير سلوك المستهلك وفى نفس الوقت تحقق التوافق بين دالتي الاستهلاك فى الأجل القصير والطويل . منها نظرية الدخل المطلق لكينز ونظرية الدخل النسبي لديزنيرى عام 1949م.

---

[1][2] مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب : محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلية النظرية والسياسات ، المرجع السابق ، ص 140-141 .

أولا " : نظرية الدخل المطلق (The Absolute Income Theory)

فى نطاق نظرية الدخل المطلق يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق للدخل . معنى ذلك إن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل فى دالة استهلاك الأجل القصير . رغم ذلك فإن مؤيدو نظرية الدخل المطلق يزعمون إن الدالة سوف ترتفع بمرور الزمن وتنشأ عنها دالة استهلاك الأجل الطويل [1] . تكون دالة استهلاك الأجل الطويل اشد انحدارا" نسبيا" عند تحديد نقاط خاصة ببيانات إحصائية لفترة عشرة سنوات أخرى . يلاحظ إن معظم النقاط تكون أعلى من النقاط العشرة الأولى وعلى يمينها . يرسم خط يصل بين هذه النقاط نجد إنه يتقاطع مع المحور الرأسي عند مستوى موجب للاستهلاك . لكن هذا الخط يقع فوق خط دالة الاستهلاك قصيرة الأجل الأصلية . بتكرار نفس العملية لفترة عشرة سنوات أخرى نحصل على سلسلة من دوال الاستهلاك قصيرة الأجل . بتحديد النقاط المقابلة للبيانات الإحصائية لكل السنوات ورسمنا خط يتوسط هذه النقاط سوف يمر الخط بنقطة الأصل أو قريب جدا" منها مع انحدار شديد نسبيا" .

حيث يمثل دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل . يعنى انتقال دالة استهلاك الأجل القصير المسطحة نسبيا" تعطى انطباعا" بأن دالة استهلاك الأجل الطويل اشد انحدارا" نسبيا" . انظر الشكل التالي [2] :

الشكل رقم (12-2)

انتقال دالة الاستهلاك فى الأجل القصير ودالة الاستهلاك فى الأجل الطويل

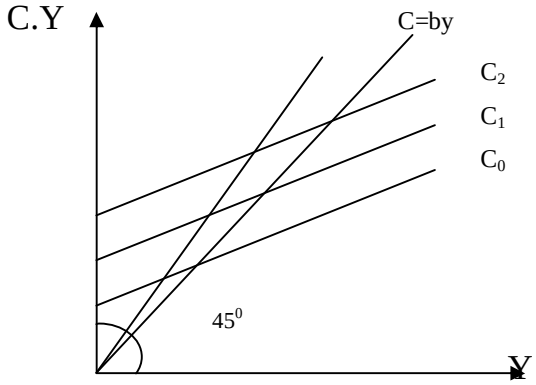

المصدر: مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب : محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسات ، دار المريخ ، الرياض ، 1988م ، ص142.

(1) (2) المرجع السابق ، ص141-142 .

الشكل يوضح انتقال دالة استهلاك الأجل القصير ودالة استهلاك الأجل الطويل . هناك أسباب

مختلفة تؤدى لانتقال دالة الاستهلاك الى أعلى تتمثل فى الاتى [1] :

1- هجرة العمال من الريف الى الحضر : تؤدى لزيادة الاستهلاك فسكان الحضر ينفقون جزءا" من الدخل على الاستهلاك اكبر مما ينفقه سكان الريف . يعنى إن الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر تعمل على زيادة الاستهلاك . سكان الريف ينتجون معظم احتياجاتهم الأساسية بأنفسهم . هذا يؤدى الى انتقال دالة استهلاك الأجل القصير الى أعلى.

2- إنتاج أنواع جديدة من السلع وما يواكبها من إعلان ودعاية تؤثر فى سلوك المستهلك وتؤدى لزيادة الاستهلاك باعتبار إن هذه السلع سبيل الى حياة أفضل (الرفاهية) . فإن الإنتاج المستمر للسلع الجديدة ينقل دالة الاستهلاك الى أعلى .

3- أما جيمس توبن (JamesTobin) اعتبر انتقال دالة الاستهلاك فى الأجل القصير يقود الى زيادة ثروة الأمم . تتكون الثروة فى مفهوم جيمس توبن من أصول سائلة تضم النقد الحاضر والودائع المصرفية والادخار . موضحا" إنه كلما زادت حيازة الأصول السائلة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ذلك يؤدى الى زيادة الاستهلاك . يعتقد إن نمو الأصول لدى الدولة الى جانب الدخل تؤدى لارتفاع دالة الاستهلاك مادام الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا" عبر الزمن .

مما سبق يرى مؤيدو فرضية الدخل المطلق إن الدالة الأساسية هي دالة الاستهلاك فى الأجل القصير . دالة استهلاك الأجل الطويل تنتج نتيجة انتقال دالة استهلاك الأجل القصير الى أعلى.

ثانيا" : نظرية الدخل النسبي (The Relative Income Theory)

مفاد نظرية الدخل النسبي إن الاستهلاك دالة فى الدخل الجاري بالنسبة للمستوى الأعلى للدخل السابق . توجد وجهات نظر متعددة بالنسبة لهذه النظرية منها وجهة نظر ديز نبرى (James S.Duesenberry) لقيت النظرية اهتماما" كبيرا" . أوضح إن هنالك اتجاهات قويه لدى الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع مستوى الحياة . لو أن دخول الأفراد تزايدت بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فإن الاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة

[1] المرجع السابق ، ص141-142

الدخل . إطار فرضية الدخل النسبي القائلة بأن الدخل يزيد فى الأجل الطويل فإن الدالة الأساسية دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل[1] .

تنشأ دالة الاستهلاك فى الأجل القصير عن التغيرات الدورية فى الدخل . نفترض إن الدخل فى الشكل رقم (12-2) قد زاد باستمرار حتى y_0 وإن الاستهلاك زاد الى c_0 . فإذا انخفض الدخل الى y_1 فإن الاستهلاك ينخفض الى c_1 . المستهلكين الذين يرتبط مستوى حياتهم بالدخل y_0 سوف يحاولون الاحتفاظ بهذا المستوى من الاستهلاك وذلك باستهلاك مستوى اكبر من دخلهم . يترتب على ذلك انخفاض الاستهلاك الى النقطة $ć_1$ فقط . إذا انخفض الدخل أكثر ليكن y_2 تحدث نفس الظاهرة وبدلا" من انخفاض الاستهلاك الى c_2 فى نطاق دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل فإنه ينخفض الى $ć_2$. يرجع ذلك إن المستهلكين يعملون على الحفاظ بمستوى الاستهلاك السابق اى الأعلى . الشكل التالي يوضح نظرية الدخل النسبي ودالة الاستهلاك .

الشكل رقم (13-2)

فرضية الدخل النسبي ودالة الاستهلاك

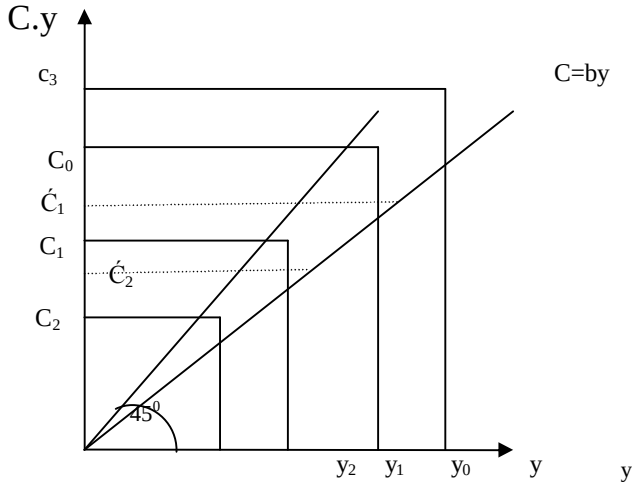

المصدر: مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب : محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسات ، دار المريخ ، الرياض ، 1988م ، ص 143.

أما فى حالة افتراض نمو الدخل فإن الاستهلاك يتزايد على أساس دالة الاستهلاك فى الأجل القصير الى أن تتحقق دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل . عندما يصل الدخل السابق والاستهلاك الى قمته يأخذ الاستهلاك فى الزيادة فى نطاق دالة استهلاك الأجل الطويل كلما ارتفع مستوى الدخل . نفترض إن الدخل وصل الى y_3 والاستهلاك الى c_3 فإذا انخفض الدخل انخفض

---

(1) المرجع السابق ، ص143 .

الاستهلاك على أساس دالة الاستهلاك فى الأجل القصير . التغيرات الدورية فى الدخل تولد دالة الاستهلاك فى الأجل القصير فإذا انعدمت الدورات الاقتصادية فإننا نلاحظ دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل فقط . حور براون (Brown) عام 1952م نمط ديزنبرى السلوكي حيث يرى إن أثر العادات الماضية مستمر فى كل الاتجاهات [1] . من بيانات السلاسل الزمنية نجد أن :

$$c_\tau = a + \beta_1 y_\tau + \beta_2 y_{\tau-1} \quad .....(207)$$

$$0 < \beta_{1,2} \quad ....(208)$$

أهم مسلمات نظرية الدخل النسبي [2] :-

1- إذا كان الدخل فى تزايد مستمر وأعلى من دخل القمة السابق فإن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يكون ثابتا" ومساويا" للميل الحدي للاستهلاك (MPC) .

2- إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل القمة السابقة فإن الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذى سبق أن حدده دخل القمة .عليه فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك .

إذا كان الدخل الحالي فى تزايد فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف ينخفض كلما تناقص الميل الحدي للاستهلاك أيضا" . لكن الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من الميل المتوسط للاستهلاك . بعبارة أخرى تكون دالة الاستهلاك طبقا لنظرية الدخل النسبي غير نسبية فى الأجل القصير اى أن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت ومساوي للميل الحدي للاستهلاك فى الأجل الطويل .

---

(1) Kenneth , f. Wallis , Topics in Applied Econometrics , 2nd Edition , Basil Black Well , 1985 , pp 4 .

(2) مختار محمد متولي ، النظرية الاقتصادية مدخل رياضي ، جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، السعودية ، ط2 ، 1993م ، ص294 .

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على الاستهلاك وأنماطه فى السودان

المطلب الأول : العوامل المؤثرة على الاستهلاك

هناك العديد من العوامل التى تؤثر على معدلات الاستهلاك . بالتالي تؤدى لانتقال دالة الاستهلاك الى اليسار ستؤدى الى زيادة الاستهلاك أو انتقال دالة الاستهلاك الى اليمين سيؤدى الى انخفاض الاستهلاك وهذه العوامل تنقسم الى عوامل موضوعية وعوامل اقتصادية واجتماعية و ذاتية و هي [1] :

1- الدخل المتاح

يتأثر الاستهلاك بالدخل المتاح ويلعب دورا" هاما" جدا" فى نظريات سلوك المستهلك . يعتبر الدخل المتاح المحدد الرئيس للاستهلاك . يعرف الدخل المتاح بأنه الدخل الذى تستلمه الأسرة من المشروعات مضافا" إليه تحويلات من الحكومة مطروحا" منه ضرائب مباشرة مدفوعة الى الحكومة [2] . يعرف الدخل المتاح أيضا" بأنه الدخل الكلى مطروحا" منه حجم الضرائب المباشرة[3]. العلاقة بين حجم الاستهلاك الكلى وحجم الدخل المتاح علاقة طردية . بمعنى زيادة حجم الدخل المتاح تؤدى لزيادة حجم الاستهلاك الكلى والعكس صحيح .

يعرف الدخل المتاح بأنه صافى الناتج القومي بكلفة عوامل الإنتاج ناقص الأرباح غير الموزعة ناقص الضرائب المباشرة زائد الإعانات ناقص مساهمات الضمان والتأمين الاجتماعي . بعبارة أخرى هو صافى ما يستلمه الأفراد من الدخل القومي ضمن فترة محددة فى العادة سنة واحدة . وفقا" لنظرية كينز تسمى العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح بدالة الاستهلاك ويرمز لها :

$$C = F\left(y_d\right) \quad ...(\ 209\ )$$

نجد أن نفقات الاستهلاك تعتمد بشكل أساسي على الدخل المتاح . يبين كينز أن الاستهلاك يرتفع كلما زاد الدخل ولكن بمعدل اقل [4] .

---

[1] خالد واصف الو زنى ، احمد حسين الرفاعى ، مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط7 ، 2004م ، ص165

[2] قاسم رضا الدجيلى ، على عبد العاطى الفرجانى ، الاقتصاد الكلى (النظرية والتحليل) ، منشورات Elga ، الطبعة لا توجد ، 2001م ، ص64 .

[3] محمدي فوزي ابو السعود ، مقدمة فى الاقتصاد الكلى مع التطبيقات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة لا توجد ، 2004م ، ص34 .

[4] ML. Thingan , Macro Economic Theory , 2nd Edition , Vikas , 1983 , pp105 .

2- *التغير فى وحدة الأجر*

التغير فى وحدة الأجر يؤدى الى إعادة توزيع الدخل حيث إن زيادة الأجر تؤدى لزيادة الاستهلاك عند مستوى معين من التشغيل .

3- *تغير العلاقة بين الدخل الاجمالى والدخل الصافي*

يرى كينز إن حجم الاستهلاك يتوقف على الدخل الحقيقي أكثر من الدخل الاجمالى . بمعنى إن الاستهلاك دالة فى الدخل الصافي إن اى تغير فى الدخل الاجمالى لا يقابله زيادة فى الدخل الصافي ولن يؤثر على الاستهلاك . جدير بالذكر أن كينز افترض تساوى الدخل الحقيقي والدخل النقدي .

4- *السياسة المالية*

السياسة المالية يقصد بها السياسات التى تتبعها الدولة للتأثير على عرض النقود وسرعة تداولها مثل سياسة الضرائب . يفترض كينز إن السياسة المالية تؤثر على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل المتاح . مثلا" التغير فى السياسة من جانب الحكومة يؤدى الى توزيع الدخل مما يؤثر على الاستهلاك . فإن سياسة الدين العام تؤثر على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقي الذى يحصل عليه المجتمع .

5- يتأثر الدخل المتاح للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية

الزيادة فى معدلات الضرائب تقلل من الدخل المتاح للمستهلكين مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم. من ناحية أخرى تخفيض الضرائب يؤدى الى زيادة الدخل المتاح للمستهلكين مما يؤدى الى زيادة استهلاكهم الجاري .

6- الأذواق

يختلف الأفراد فيما بينهم من الناحية الاقتصادية ويعزى هذا الاختلاف جزئيا" الى الفوارق فى السن والتركيب العمري والأسرى وما شابه ذلك حتى بين الأفراد المتماثلين فى السن وذوى الدخول المتساوية فإن هناك من يستهلك أكثر من الآخرين بسبب الاختلاف فى ميولهم الادخارية[1] .

---

[1] مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب "محمد إبراهيم منصور " ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 152 .

على الرغم من اختلاف ميول المستهلك أو الأفراد من الأهمية أن نشتق دالة الاستهلاك الكلية للاقتصاد وتعتمد هذه الدالة على مجموعة من ميول المستهلك . فإن تغيرات ميول الأفراد فجأة نحو الادخار فإن دالة الاستهلاك الكلى سوف تتغير .

7- العوامل الاجتماعية

العادات الاجتماعية تؤثر لحد كبير على الاستهلاك مثل عادات الغذاء الخاصة بالمناسبات الاجتماعية والدينية . يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل اجتماعية تشمل العمر والتعليم والوظيفة والتركيب الأسرى .

أ/ العمر : بالنسبة للعمر فإن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان فى النمو منذ الشباب ويصلان الى القمة فى منتصف العمر . بعدها يأخذ الدخل فى الانخفاض فى سن الشيخوخة وتأخذ نسبة الدخل المدخرة . كذلك نلاحظ إن نمط استهلاك الأفراد يختلف عن نمط الاستهلاك فى سن الشيخوخة .

ب/ التعليم والوظيفة : نجد أن التعليم والمهنة لها تأثير على الاستهلاك . هذه العوامل لا تتغير بمعدل سريع فى الأجل القصير .

8- السكان

مما لاشك فيه إن الزيادة السكانية بشكل عام تعنى زيادة الاستهلاك . البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعداه الى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيرها [1] . الزيادة السكانية تعنى زيادة الاستهلاك فى المطلق . إلا إن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي يخلق أنماط استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار. مما يعنى زيادة حجم الاستهلاك فى المجتمعات الشابة ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح . خاصة الأنماط الاستهلاكية التى ترتبط بالتطور والحداثة والانفتاح على المجتمعات الأخرى .

9- الثروة

تدخل الثروة صراحة أو ضمنيا" ضمن دالة الاستهلاك الكلى كمحدد للاستهلاك. فهي تلعب أدوارا" عدة فى مقولة فريدمان على الدخل الدائم [2] .

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، رمضان محمد احمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، القاهرة ، الطبعة لا توجد ، 2004-2005م ، ص169 .

[2] مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب "محمد إبراهيم منصور " ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة ، مرجع سبق ذكره ،ص ص153-154 .

أولا: تحديد الدخل الدائم . الدخل الدائم هو المقدار الذى تستطيع أن تنفقه الأسرة على الاستهلاك بينما ثروتها دون أن تلمس . بالرغم من أن الثروة لا تظهر صراحة فى دالة استهلاك فريدمان فإنها تدخل ضمنيا" فى الدخل الدائم كمتغير .

ثانيا : إن الثروة أو نسبة الدخل الدائم المشتق من الثروة غير البشرية الى الدخل الدائم تساعد فى تحديد النسبة بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم . وفقا" لفريدمان فإن الأفراد يدخرون جزءا" من الدخل لمواجهة الحالات الطارئة . بعض أشكال الثروة تعتبر ملائمة أكثر من غيرها كاحتياطي . يعتقد إن الثروة غير البشرية مثل الأصول السائلة تفضل غيرها من صور الثروة البشرية التى تعكس مكتسبات الفرد من العمل . عليه إذا كان جزء كبير من الدخل المتاح مشتقا" من عناصر غير العمل (أصول سائلة وسندات) فإن الادخار يصير ضئيلا" .

10- سعر الفائدة

النظرية السائدة تنص على وجود علاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة . لكن أشارت بعض الدراسات التطبيقية المتأخرة عدم وضوح هذه العلاقة أكد ذلك ميشيل بولسين . رغم إن كينز رفض أن يكون لسعر الفائدة تأثير كبير على الاستهلاك فإن الدراسات الحديثة أوضحت إن الإنفاق على السلع المعمرة مثل الأجهزة والمعدات والسيارات لها تأثير على سعر الفائدة . مثل هذه السلع يتم تمويلها عن طريق الاقتراض [1] . فإن ارتفاع سعر الفائدة على القروض يؤدى الى زيادة قيمة المدفوعات الشهرية اللازمة لشرائها وبالتالي لا تشجع الأفراد على شرائها .

11- توقعات الأسعار

توقعات الأسعار تسمى بتوقعات التضخم إذا توقع الأفراد حدوث ارتفاع فى الأسعار فى المستقبل بدرجة كبيرة فإن هذا يحفزهم على زيادة الطلب على السلع والخدمات فى الوقت الحاضر خاصة السلع القابلة للتخزين كالسلع المعمرة والملابس وغيرها . أما إذا توقعوا حدوث انخفاض للأسعار فى المستقبل فإن هذا يحفزهم على تأجيل بعض مشترياتهم للمستقبل[2] .مما يقلل الطلب الحالي على السلع والخدمات .

---

[1] جيمس جوارتينى ، ريجارد استروب ، ترجمة :" عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد" ، الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص ، مرجع سبق ذكره ، ص151 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، رمضان محمد احمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره ، ص86 .

12- التوقعات

التوقعات تسمى بالظروف الاقتصادية فى المستقبل . إذا توقع الأفراد ارتفاع دخلهم فى المستقبل فإنهم سوف ينفقون جزءا" اكبر من دخلهم الحالي . على العكس فإن التشاؤم بالنسبة للمستقبل يجعل العائلات تخفض من إنفاقها الحالي . على سبيل المثال عندما ارتفعت البطالة فى فترة السبعينات بالولايات المتحدة فإن الكثير من العمال أصبحوا متشائمين بالنسبة لمستقبل العمالة وخفضوا من إنفاقهم [1] .

13- متغيرات الإبطاء

دالة الاستهلاك من الدالات التى تتضمن متغيرات ذات فترات سابقة . أهم هذه المتغيرات الدخل فى الفترة السابقة والاستهلاك فى الفترة السابقة [2] .

المطلب الثاني : أنماط الاستهلاك فى السودان

أولا" : الاستهلاك فى البلاد النامية

النظريات التى تعرضنا إليها فى المبحث الأول من حيث فروضها الرئيسية والظواهر الاستهلاكية التى عبرنا عنها تنطبق على شعوب الدول المتقدمة اقتصاديا" وليس من المحتم إنها تنطبق على شعوب الدول النامية . العادات الاستهلاكية والظروف المختلفة التى تحيط بهذه الدول تختلف كثيرا" عما هو عليه فى الدول المتطورة .لكن هذا لا يمنع إمكانية مشاهدة بعض الظواهر التى نشاهدها فى الدول المتقدمة تبرز فى الدول النامية .

يجد الباحث فى موضوع الاستهلاك فى الدول الآخذة فى النمو صعوبة كبيرة نظرا" لقلة الإحصائيات التى تم الرجوع إليها . فالإحصائيات متناثرة وأحيانا" متضاربة لذلك الباحث يركز على المعلومات العامة والمشاهدة اليومية . عليه يحصل على نتائج لا يمكن تعميمها على جميع الشعوب الأخرى (الدول النامية) [3] .

---

[1] جيمس جوارتينى ، ريجارد استروب ، ترجمة :" عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد" ، الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص ، مرجع سبق ذكره ، ص150-151 .

[2] Ahmed Elhikh , An Econometric Model of The Sudan , Ph.D , University of Exeter , 1979 , pp78 .

[3] الأمين ادم ابو القاسم ، سياسات تخفيف أعباء المعيشة على محدودي الدخل ، رسالة ماجستير ، 1997م ، ص14.

يقال اقتصاديا" إن نسبة الاستهلاك مرتفعة فى الدول النامية . لذلك يجب الا تكون هذه العبارة ضالة يجب أن يفهم من ذلك إن حجم الاستهلاك أعلى فى الدول النامية منها فى الدول المتقدمة . بل العكس هو الصحيح أن السعرات الحرارية الناجمة من الغذاء الذى يحصل عليه الفرد فى الدول النامية هو اقل بكثير مما يحصل عليه الفرد فى الدول المتقدمة . بصورة عامة إن مستوى الاستهلاك فى الريف منخفض جدا" علما" بأن حوالي 70% من سكان السودان يعيشون فى الريف . عليه يتوقع إن كل زيادة فى الدخل الذى يحصل عليه الفرد فى الريف لابد أن تؤدى بنسبة كبيرة زيادة فى الاستهلاك . يضاف الى ذلك إن هذا المستوى وان كان أعلى فى المدينة منه فى الريف لا يمنع من إن بعض الأسر ذات الدخل المنخفض القاطنة فى المدينة أن حصلت على زيادة فى الدخل لابد أن تخصص نسبة كبيرة من هذه الزيادة لزيادة استهلاكها للحفاظ على مستوى اجتماعي معين [1] .

من الملاحظ إن أوجه الإنفاق فى المدينة متعددة لذلك نسبة الإنفاق الاستهلاكي من الزيادة فى الدخل كبيرة أيضا" .

الظواهر التى يمكن مشاهدتها فى الدول النامية (خاصة فى السودان) تلك التى تحدث عنها الاقتصادي الامريكى ديزنبرى (Dusenberrty) وهى المحاكاة اى التقليد . هذه الظاهرة التى لها خطورتها على ميزان المدفوعات . كما لها أثار سلبية على الادخار الوطني . إذ نشاهد فى المدينة إن بعض الأسر ذات الدخل المتوسط أو فوق الوسط بقليل تقبل على شراء كثير من السلع الكمالية أو شبه الكمالية تأثرا" بالوسط الاجتماعي وحبا" فى الظهور على نحو ما تفعل الأسر ذات الدخل المرتفع . الطبيعي فى هذه الحالة الا يرتفع الادخار الوطني فى حالة زيادة الدخل القومي على النحو الذى بينه كينز . فإن السياسة التحكمية التى تتطلع للحصول على أموال إنتاجية لابد أن تنادى بسياسة رشيدة للاستهلاك .

هناك تباين ملحوظ فى الإنفاق الاستهلاكي بالسودان وأوجه هذا الإنفاق بين الأفراد . لظهور هذا التباين نتيجة لاختلاف البيئة الاستهلاكية التى تحيط بالإنسان . أيضا" تواكب الإنتاج وعرض السلع (التكنولوجيا) بالإضافة للتباين الديني والعرقي اللذان لايخفى عن احد دورهما فى الحياة الاقتصادية . الذى يؤثر بدورة على الإنفاق الاستهلاكي والعادات والتقاليد والمعتقدات الأخرى .

تظهر الأنماط الاستهلاكية المختلفة السلوك الاستهلاكي نتيجة للكرم والعادات الاجتماعية السائدة فى المجتمع . المجتمعات العربية عامة والسودان خاصة تظهر أوجه الإنفاق الاستهلاكي وزيادة

---

[1] المرجع السابق ، ص15.

كرم الضيف وغيرها من العادات . كذلك يسلك الكثير من الأفراد نمط استهلاكي مختلف فى الإقبال على شراء السلع الكمالية وشبه الكمالية مثل التحف والزينة وغيرها تأثرا" بالوسط الاجتماعي وحبا" فى التباهي .

السودان ككل الدول والمجتمعات بالدول النامية تسود فيه الأنماط الاستهلاكية المختلفة من السلوك الاستهلاكي .

ثانيا" : الاستهلاك فى السودان

يتأثر الاستهلاك فى السودان بعدد من العوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية . العوامل الاجتماعية مثل العادات الغذائية واعتماد معظم السكان على المنتجات المحلية مثل الذرة والعديد من المنتجات المحلية . استهلاك مثل هذه المنتجات يصعب قياس مستويات الاستهلاك . أما العوامل الاقتصادية تتمثل فى السياسات الاقتصادية مثل سعر الصرف والتضخم من حيث تأثيرها على أسعار السلع الاستهلاكية . كذلك عرض النقود قد وضح جليا" خلال عقد الثمانينات عندما زاد عرض النقود من بليون جنية عام 1980م الى 22 بليون جنية عام 1989م [1] .

السياسات التى تؤثر بصورة كبيرة على الاستهلاك سياسة الدعم وهو الفرق بين سعر السلعة السوقي والسعر المحدد من قبل الحكومة . يكون السعر المحدد من قبل الحكومة ادني من سعر السوق فتكون سياسة الدعم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة ضمن برامج الدولة ، مثل توفير السلع بأقل من سعر السوق حتى يتمكن المواطن من الحصول على السلع الأساسية بأسعار منخفضة مثل السكر والخبز ...الخ .

كذلك نجد إن الناس تميل الى محاكاة البعض فى تصرفاتهم ومعيشتهم . اى محاكاة جيرانهم فى الإنفاق الاستهلاكي .

أما العوامل البيئية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات وغيرها من العوامل المفاجئة والموسمية مما يؤثر على السلوك الغذائي والاستهلاكي للسكان . أثرت العديد من العوامل البيئية فى تدهور الأوضاع المعيشية . مما جعل تصنيف السودان ضمن الدول الفقيرة . كثيرا" ما تحدث فجوات غذائية وضعف فى الدخل مما يؤثر على الاستهلاك .

طبقا" لمسح ميزانية الأسرة لعام (1986-1987م) فإن نصيب الغذاء هو 60.5% بينما نصيب الملبس هو 6.8. % ونصيب المسكن هو 11.3% من ميزانية الأسرة .

---

[1] المرجع السابق ، ص16-17.

عام 1978م اظهر المسح ميزانية الأسرة إن 75%من ميزانية الأسرة يتم إنفاقه على الطعام والوقود والماء . ارتفع نصيب الغذاء فى ميزانية الأسرة الى 68.8% عام 1984م [1] .

كثيرا" ما تدخلت الدولة أو وضعت التدابير لتخفيف أعباء المعيشة مثل مشروع قوت العاملين وإنشاء شركات تخفيف أعباء المعيشة . كذلك إنشاء التعاونيات مثل التعاون الإنتاجي والخدمي والاستهلاكي .

ثالثا" : علاقة الضرائب والدعم بالاستهلاك

يقصد بالنظام الضريبي فى مفهومه الواسع مجموعة العناصر الأيدلوجية (اقتصادية – سياسية – اجتماعية - فنية) التى تتفاعل مع بعضها البعض فتقضى الى هيكل ضريبي معين . يختلف الهيكل الضريبي من دولة متقدمة اقتصاديا" الى دولة نامية . كما يختلف من مجتمع رأسمالي الى مجتمع اشتراكي .

النظام الضريبي يرتبط بالنظام السياسي للدولة . الذى يسعى لتحقيق أهداف اقتصادية وعامة متعددة . يتحقق ذلك من خلال السياسات العامة وما تحتويه هذه السياسات من سياسات اقتصادية واجتماعية .

يتوقف الإنفاق الاستهلاكي على نظام الضرائب السائد بالدولة اى على طبيعة الضرائب وأسعارها . إذا كانت الضرائب المباشرة اى الضرائب دالة فى الدخل تأخذ الدالة الشكل التالي:

$$T = F(y).....(210)$$

$$T = \alpha + \beta y.....(211)$$

حيث أن :

T=مقدار الضريبة

α=القاطع

B=الميل الحدي للضريبة

y=الدخل

إذا كانت الضرائب المباشرة دالة فى الدخل هي السائدة فى النظام فستزيد إحجام الإنفاق الاستهلاكي عند مستويات الدخول المختلفة عما لو كانت الضرائب غير مباشرة هي السائدة فيه . يرجع السبب عن الضرائب المباشرة تخضع لها عادة أصحاب الدخول المرتفعة . إنما يؤثر فى ذلك الجزء من الدخل المعد للادخار بدرجة اكبر بكثير من ذلك الجزء المعد للاستهلاك . حيث إن

---

[1] المرجع السابق ، ص18-19 .

الضرائب غير المباشرة التى تخضع لها كافة الأفراد بلا استثناء إنما تؤثر فى ذلك الجزء من دخل الطبقات الفقيرة المعد للاستهلاك .

يؤدى تغير نظام الضرائب فى اتجاه المزيد من التصاعد والتخفيض من الضرائب غير المباشرة الى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي عند مستويات الدخول نفسها . إن تغير نظام الضرائب فى اتجاه فرض المزيد من الضرائب المباشرة أو زيادة أسعار الضرائب الموجودة وإنفاق الحصيلة فى شكل إعانات وخدمات ودعم مجانية أو بمقابل زهيد للطبقات محدودة الدخل . من شأنه إعادة توزيع الدخل القومي فى صالح هذه الطبقات الأخيرة . يؤدى لوجود صلة وثيقة بين نظام الضرائب وتوزيع الدخل القومي كمتغيرين مستقلين يعتمد عليهما الإنفاق الاستهلاكي .

عليه يمكن أن تدخل صافى الضرائب فى التحليل . لكن الضرائب تدخل فى النموذج بشكل مختلف عن طريق دالة الاستهلاك . هناك جزء كبير من الدخل القومي يتجه للحكومة فى صورة ضرائب . فإن الاستهلاك يعتمد على الدخل بعد استقطاع الضرائب اى الدخل المتاح . نحصل على الدخل المتاح بطرح الضريبة من الدخل القومي اى أن [1] :

الدخل المتاح = الدخل القومي – الضرائب

$$y_d = y - t \quad .....(212)$$

يصبح نموذج الاستهلاك التالي :

$$C = a + B\, y_d \quad .....(213)$$

يتحدد المستوى التوازني للدخل بالعرض الكلى والطلب الكلى . بعد إدخال الضرائب ينخفض الدخل المتاح ومن ثم ينخفض الاستهلاك . حيث إن الاستهلاك احد عناصر الطلب الكلى . فالطلب الكلى سوف ينخفض أيضا" نتيجة لذلك فإن دالتي الاستهلاك والطلب الكلى ينتقلان الى الأسفل وينخفض المستوى التوازني للدخل . هذا التحليل يشير إن زيادة الضرائب تؤدى لانخفاض المستوى التوازني للدخل[2] .

---

[1] [2] المرجع السابق ، ص 19-20 .